(الغذاء) ثمن النجاح

ارتفاع الطلب العالمى على السعرات يؤدى إلى ضغوط تضخمية وما هو أكثر من ذلك

سيمون جونسون
المستشار الاقتصادى ومدير دائرة الأبحاث فى صندوق النقد الدولى

القمح الاسترالى، ولحم الخنزير الصينى، والذرة الأمريكية. ما علاقة هذه السلع الثلاث المحددة بالاقتصاديات الكلية؟ لسوء الحظ أن لها الآن علاقة كبيرة وبطرق مترابطة عالميا.

وخلال الاثنى عشر شهرا الماضية تعرض العالم لصدمة تضخمية ملحوظة فى شكل أسعار أعلى للغذاء. أليس من الضرورى أن تترجم هذه الصدمة إلى زيادة مستدامة فى التضخم، ذلك أن السياسة النقدية فى معظم البلدان تستجيب بصورة ملائمة فيما يبدو. لكنها سيكون لها آثار عكسية، خاصة بالنسبة لسكان الحضر الفقراء نسبيا فى البلدان منخفضة الدخل.

هناك أيضا احتمالان ينطويان على الخير: منافع مباشرة للمزارعين فى البلدان منخفضة الدخل ووجود مجال سياسى محتمل لإلغاء الدعم الزراعى فى البلدان الغنية.

والزيادة فى أسعار الغذاء هى صدمة منشؤها أساسا فى البلدان الغنية والمتوسطة الدخل. إن أسعار السلع آخذة فى الارتفاع، منذ فترة من الزمن، ويتضح ذلك خاصة فى أسعار الوقود والمعادن. وتمثل محرك أساسى لتلك الزيادات فى المعدلات المرتفعة للنمو العالمى – وقد شهد العقد الأخير أفضل أداء عالمى فى معدلات النمو منذ الستينيات. وبالطبع، فإن جزءا كبيرا مما أبقى على النمو العالمى كان هو الأداء القوى للأسواق الناشئة.

إن ارتفاع أسعار السلع لابد أن يستثير استجابة العرض، وإن كان بقدر من التأخير، وقد استفاد معظم البلدان النامية تقريبا من الزيادة فى النشاط الاقتصادى العالمى. وبالتالى فإن جزءا مما نلاحظه الآن ربما كان من الآثار الجانبية التى لا يمكن تلافيها للازدهار المتزايد فى شتى أنحاء العالم.

كما أن هناك تأثير الطقس. فقد حدثت حالات من الجفاف الخطير فى بعض أنحاء من العالم، وكان لأمراض الحيوان تأثيرها فى مناطق أخرى.

إنها أيضا سياسة الوقود الأحيائى

لكن أسعار الغذاء قفزت بصورة حادة فى الفترة الأخيرة، جزئيا على الأقل بسبب محاولة تشجيع استخدام ما يعرف بالوقود الأحيائى فى البلدان الصناعية. والوقود الأحيائى هو نوع من مصادر الطاقة المتجددة؛ بمعنى أن تصنع الإيثانول من الذرة، وتخلط الإيثانول مع البنزين لتشغيل سيارتك، ولتزرع أيضا المزيد من الذرة. وبوصف هذا نهجا لتأمين الطاقة، فإن له بعض الجاذبية – إنه تنويع لمصادر الطاقة.

وللأسف، فبالرغم من المبالغة أحيانا فى فوائد الوقود الأحيائى، فقد اتضحت الآن تماما آثاره الجانبية. ذلك أن صناعة الإيثانول من الذرة تولد الكثير من الطاقة الخالصة – فأنت تستخدم تقريبا نفس القدر من النفط لإنتاج ونقل الإيثانول الذى ستستخدمه لتوليد الكمية المماثلة من البنزين. كما أنه أيضا لا يقلل بدرجة ملموسة من الانبعاث الكربونى. لكنه يؤدى إلى ارتفاع سعر الذرة.

لقد كانت الزيادة المفاجئة فى أسعار الذرة خلال العامين الأخيرين لافتة للنظر – إذ تضاعفت الأسعار تقريبا فى الولايات المتحدة وفى شتى أنحاء العالم (بالرغم من انخفاضها بصورة طفيفة خلال الأشهر الأخيرة). وكان لذلك تأثيره بالتبعية على المحاصيل الأخرى، حيث تحولت زراعة الأرض من القمح، مثلا، إلى زراعة الذرة، أو مثلما لوحظ بوضوح فى أوروبا، التحول عن منتجات الألبان إلى المحاصيل التى تستخدم فى إنتاج الديزل الأحيائى (مثل: اللفت، الذى زادت أسعاره بصورة حادة). وفى تقدير مسئولى صندوق النقد الدولى، فإن جزءا مهما من القفزة الأخيرة فى أسعار الغذاء يمكن إرجاعه مباشرة إلى سياسة الوقود الأحيائى.

وتمثل الحماية الزراعية جزءا أساسيا من هذا النهج إزاء الوقود الأحيائى. ويمكن لعدد من البلدان، بما فيها البرازيل، إنتاج الإيثانول بسعر أرخص بكثير، مع توفير أكبر فى الطاقة غير المتجددة والحد من الانبعاثات، وذلك باستخدام السكر على سبيل المثال. لكن هذا الإيثانول القائم على السكر يخضع لرسوم جمركية مانعة فى الولايات المتحدة (وهناك حواجز مماثلة فى أوروبا). إضافة إلى ذلك، فإن دعم الإنتاج فى البلدان الغنية، الذى يهدف إلى تشجيع الابتكار فى هذا القطاع، قد أدى فيما يبدو إلى دخول مشروعات كثيرة فى تجارة تقطير الإيثانول فى الولايات المتحدة. إن تشجيع الابتكار فكرة جيدة – مثلا، استخدام أشجار الجاتروفا فى

الهند يكشف عن إمكانية كبيرة لكنه يحتاج إلى استثمارات ضخمة ليصبح قادرا على البقاء تماما – إلا أنه توجد طرق أكثر فاعلية لتشجيع البحث والتطوير فى هذا القطاع.

والعواقب هى ...

إذا كانت صدمة أسعار الغذاء تحركها فى جانب كبير منها سياسة الوقود الأحيائى فى البلدان الصناعية، فمن الذى يواجه العواقب؟ قبل أى شىء، فإن البلدان الصناعية نفسها ليست بمنأى عن آثار مثل تلك الصدمة. فبنك الاحتياطى الفيدرالى لا يدرج أسعار الغذاء فى قياسه لتضخم السلع الأساسية (الذى يوجه إجراءات السياسة النقدية فى الولايات المتحدة)، لكن ذلك يرجع إلى أن أسعار الغذاء متقلبة عادة. ومع ذلك، إذا كان هناك احتمال لارتفاع دائم فى أسعار الغذاء، بسبب التحول إلى الوقود الأحيائى وبعض الأسباب الأخرى، تصبح هناك ضرورة لإدراج تلك الأسعار فى قياس تضخم السلع الأساسية (وقد تم إدراجها فعلا من قبل البنوك المركزية فى بعض البلدان الصناعية).

إلا أن التأثير فى البلدان الغنية سيكون محدودا لسبب بسيط، هو أن الغذاء يشكل جزءا نسبيا من استهلاك الأفراد فى معظم الاقتصادات المتقدمة – نحو ١٠ إلى ١٥ فى المتوسط، ويرجع البعض من ذلك إلى التجهيز والتوزيع أكثر مما يرجع على تكلفة المواد الخام – وهو بالتالى يشكل جزءا صغيرا من مؤشر أسعار المستهلك.

إن الغذاء يعد مكونا أكبر كثيرا فى مؤشر أسعار المستهلك فى الكثير من البلدان الأشد فقرا. فعلى سبيل المثال، ففى الصين وغيرها من الأسواق الناشئة، يمثل الغذاء نحو ٣٠ فى المائة من مشتريات المستهلك، ويبلغ فى كثير من البلدان النامية منخفضة الدخل ٥٠ فى المائة أو أكثر. ويعنى ذلك أن نفس الزيادة العالمية فى أسعار الذرة، والقمح، والحليب، واللحوم سرعان ما تصبح تضخما أعلى فى البلدان الأشد فقرا.

ومع ذلك، فمن تداعيات ذلك أن السياسة النقدية فى البلدان متوسطة الدخل والنامية لابد أن تكون أكثر تشددا – مع ارتفاع أكبر فى سعر الفائدة – عما تكون عليه فى غير ذلك. (وبالطبع قد تكون هناك سياسات لا تعتمد على السوق، مثل عملية تحديد الأسعار، التى تؤدى إلى تشوهات). وينزع ذلك إلى زيادة التفاوت فى سعر الفائدة بين البلدان الأشد فقرا والبلدان الأكثر غنى، التى تتجه إلى تخفيض أسعار الفائدة. وينزع بدوره إلى زيادة ما يعرف بتجارة التحويل العالمية، التى يقوم فيها الأشخاص باقتراض المال بسعر فائدة أقل نسبيا (على سبيل المثال، الين اليابانى) ويستثمرونه فى عملات تدر سعر فائدة أعلى (على سبيل المثال، عملات البلدان النامية).

وليس ثمة مشكلة فى تدفق رءوس الأموال من البلدان الغنية إلى الفقيرة – والحقيقة، أنه إذا تم بالشكل الملائم وبسرعة محسوبة، يمكن بالقطع أن يساعد فى التنمية. ولكن عمل صندوق النقد الدولى فى مجال العولمة المالية يؤكد تحذيرا صحيا مهما جدا: إذا ما تلقيت رؤوس أموال أكثر من اللازم، وبسرعة أكبر مما يجب، وبدون أى قيود، فقد يؤدى ذلك إلى عواقب خطيرة بالنسبة لاستقرارك الاقتصادى ونموك.

والآن إلى الأنباء السيئة

الأنباء السيئة حقا تخص الفقراء فى المناطق الحضرية. وبعيدا عن اعتبارات السياسة الاقتصادية الكلية، فإن تأثير أسعار الغذاء العالمية على هؤلاء الناس مباشر ومؤلم. إذ سيكون عليهم دفع المزيد من المال مقابل ما يأكلون. ومع استمرار الزيادة السكانية فى العديد من البلدان الأشد فقرا، فإن ارتفاع أسعار الغذاء سيزيد الضغوط على ميزانيات أفقر الناس. ويمكن للأشخاص الذين يقومون بإنتاج غذاء كاف لأنفسهم وللسوق أن يستفيدوا (وفق ما يحدث تماما للأسعار الخاصة بما ينتجونه وما يستهلكونه)، لكن فقراء الحضر والعديد من فقراء الريف سوف يخسرون الكثير.

وماذا عن الجوانب المبشرة بالخير؟

أعظم المكاسب المحتملة هى للمزارعين فى كل مكان، بما فى ذلك القطاع الريفى فى البلدان الأشد فقرا. وبالطبع، فإن سكان الحضر قد يضارون، وبالتالى فإن صافى التأثير سوف يختلف بالنسبة لكل بلد.

وهناك فرصة أخرى ممكنة فى هذا الموقف الصعب المتنامى بسرعة. ذلك أن دعم الزراعة المتعددة الأشكال فى البلدان الغنية ظل لفترة طويلة يمثل بلاء بالنسبة لنظام التجارة الدولى وهو يجعل من الصعب حاليا المضى قدما لتحقيق مزيد من تحرير التجارة. والبلدان الغنية عازفة عن تحسين فرص الدخول إلى أسواقها الأكثر حماية.

«مع ارتفاع أسعار الغذاء، يكون الدعم أقل إلحاحا، بالطبع، واعتمادا على كيفية هيكلية فإنه قد لا يجدى عندما تزيد الأسعار على مستوى معين».

ومع ارتفاع أسعار الغذاء، فإن الدعم يكون أقل إلحاحا واعتمادا على كيفية هيكلته، فإنه قد لا يجدى عندما تزيد الأسعار على مستوى معين. وعلى البلدان الصناعية انتهاز تلك اللحظة لإلغاء الدعم بطريقة تجعل من الصعب إعادة فرضه من جديد فيما بعد.

وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبى لا ينظر إليه عادة بوصفه نموذجا للإصلاح الزراعى، فإنه قد اتخذ خطوة إلى الأمام تدعو للإعجاب فى مجال إلغاء الدعم لصادرات الألبان. ومع الارتفاع القياسى لأسعار الحليب هذه السنة، تم تعليق عمليات الدعم. وإذا أخذنا فى الاعتبار طبيعة عملية اتخاذ القرارات إزاء السياسة الزراعية، فإن إعادة فرض ذلك الدعم قد تكون صعبة.

لكن ينبغى تخفيض الضريبة على الإيثانول فى البلدان الصناعية. إن العالم الغنى يحث باستمرار العالم الفقير على أن يكون جادا بشأن القيمة المضافة فى القطاع الزراعى. وهذا تحديدا ما يمكن أن يحقق النمو السريع للسوق العالمية للوقود الأحيائى. لكن ذلك لن يحدث ما لم يتم، وحتى يتم، إلغاء الرسوم على استيراد الوقود الأحيائى إلى البلدان الغنية. وليس ثمة دواء شاف لكل الأوجاع هنا بالطبع، لكن السماح بتجارة أكثر تحررا فى الوقود الأحيائى لابد أن يساعد بصفة عامة القطاعات الزراعية عامة فى كل مكان ويعود بالفائدة على المجتمعات الفقيرة الريفية. إن فرص التوسع فى استخدام الأرض ستكون أعظم إذا ما اتيحت لكل البلدان فرصة عادلة لإنتاج الوقود الأحيائى. ■

للحصول على المزيد من التفاصيل، انظر الإطارين ١–١ و ١–٦ فى عدد أكتوبر ٢٠٠٧ من التوقعات الاقتصادية للعالم والبحث الذى أعددناه أخيرا عن العولمة المالية:
www.imf.org/external/np/res/docs/2007/0607.htm.